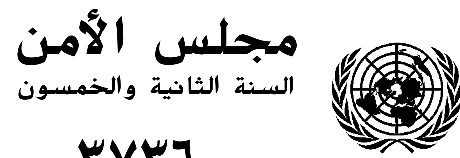
مؤقت



مجلس الأمن

السنة الثانية والخمسون

الجلسة ٣٧٣٦

الخميس، ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، الساعة ١٧/٥٠
نيويورك

الرئيس:	السيد أوادا	(اليابان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غاتيلوف
	البرتغال	السيد مونتيرو
	بولندا	السيد متوشفسكي
	جمهورية كوريا	السيد تشوي
	السويد	السيد أوسفلد
	شيلي	السيد اغيغورين
	الصين	السيد ليو جيئي
	غينيا - بيساو	السيد كابرال
	فرنسا	السيد لادسو
	كوستاريكا	السيد ساينز
	كينيا	السيد ماهوغو
	مصر	السيد عواد
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ريتشمند
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

97-85110

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من الممثلة الدائمة لأنغولا، تطلب فيها دعوتها للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذه الممثلة للاشتراك في المناقشة، دون الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغلت السيدة كولهو دا كروز (أنغولا) مقعدا إلى طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. والمجلس يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في أعقاب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، أذن لي بالإدلاء بالبيان التالي باسم المجلس:

"يعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء التأخر في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية والوفاق الوطني نتيجة لعدم وفاء الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا بالجدول الزمني الذي وضعته اللجنة المشتركة في سياق بروتوكول لوساكا (S/1994/1441، المرفق).

"ويلاحظ مجلس الأمن مع القلق بطء وتيرة تنفيذ الجوانب العسكرية المتبقية من عملية السلام، ولا سيما تسريح جنود الاتحاد الوطني وإدماجهم في القوات المسلحة الأنغولية.

"ويحيط مجلس الأمن علما بالاستنتاجات التي توصل إليها اجتماع اللجنة المشتركة المعقود في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، والتي وافقت حكومة أنغولا والاتحاد الوطني، بموجبها، على تأجيل تولي حكومة الوحدة الوطنية والوفاق الوطني لمهامها إلى ما بعد ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، ووافق الاتحاد الوطني على كفالة تواجد جميع ممثليه في الجمعية الوطنية والأعضاء الذين سماهم الاتحاد الوطني لحكومة الوحدة الوطنية والوفاق الوطني المقبلة في لواندا في ١٢ شباط/فبراير ١٩٩٧، ووافقت حكومة أنغولا على تحديد تاريخ تولي حكومة الوحدة الوطنية لمهامها عقب وصول ممثلي الاتحاد الوطني مباشرة.

"ويطلب مجلس الأمن إلى الطرفين تنفيذ هذا الاتفاق بكل دقة وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية والوفاق الوطني بلا أي ربط ودون أي مزيد من التأخير. فعدم تنفيذ هذا الاتفاق قد يهدد عملية السلام ويؤدي إلى قيام مجلس الأمن بالنظر في اتخاذ التدابير المناسبة، حسبما وردت الإشارة إليه في قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ضد المسؤولين عن هذا التأخير.

"ويؤكد مجلس الأمن أن المسؤولية النهائية عن استعادة السلام تقع على عاتق الأنغوليين أنفسهم. ويذكّر مجلس الأمن الاتحاد الوطني وحكومة أنغولا بأن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يقدم المساعدة إلا إذا تم تحقيق تقدم في عملية السلام وأنه سينظر في هذا السياق في أي وجود للأمم المتحدة في أنغولا بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

"ويعرب مجلس الأمن عن تقديره للممثل الخاص للأمين العام وللبلدان المراقبة الثلاثة لما بذلوه من

جهود في مساعدة الطرفين في أنغولا لدفع عملية السلام قدُما.

"وسيواصل مجلس الأمن مراقبة تنفيذ اتفاق اللجنة المشتركة عن كثب.

"وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره."

وسيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/1997/3.

وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠